

## اختلاف آراء العلماء في أسلوب المدح والذم ( نعم وبئس ) بين الفعلية والاسمية

إعداد: أ. ربيعة أبو عجيبة الشريقي - كلية التربية العجيلات - جامعة الزاوية

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام الناس أجمعين. كثرت المسائل النحوية بين علماء النحو وكثرت معها مسألة الخلاف بين النحاة وأكثر نقاط الخلاف كانت بين علماء البصرة والكوفة، وهذا مان جده واضحاً في كتب الخلاف النحوي، ومن خلال ذلك كثرت الدراسات حول هذا الموضوع، لاستقصاء هذه المسائل والتأكد من هذه المزاعم.

ولا يخفى على أحد أن كتب الخلاف حملت العديد من النصوص. و النقول و المرويات التي شكلت مادتها أكثر مما تحتمل، وأدخل فيها الغث والسمين معظمها تنسب للكوفيين انتصاراً للبصريين، ومن أهم الكتب التي تحدثت عن المسائل الخلافية بين البصرة والكوفة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

إن موضوع بحثنا تناول إحدى هذه المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ألا وهو مسألة (نعم و بئس) بين فعليتهما واسميتهما، إذ نسبت فعليتهما للبصريين واسميتهما للكوفيين.

وقد حاولت تتبع الآراء والأقوال الواردة بين النحاة سواء متقدمين كانوا أو متأخرين، ذلك للتأكد من صحة مقولاتهم... إن حقيقة مسألة الخلاف كانت قديمة تعود إلى زمن الزجاجي وابن الشجري صاحب الأمالي الشجرية - فنحاة البصرة والكوفة كانت تجمعهما كيفية وضع القواعد النحوية.

بما أن الدراسة تخص الرأيين، فكان علينا الرجوع إلى: (الكتاب، المقتضب، والأصول، وشرح المفصل) من المصادر البصرية ومن المصادر الكوفية فكان (معاني القرآن للفراء).

وقد جاء البحث على مقدمة وخمسة مطالب والنتائج:

المطلب الأول: آراء البصريين في مسألة ( نعم ، وبئس).

- المطلب الثاني: آراء الكوفيين في مسألة ( نعم ، وبئس).  
 المطلب الثالث: خلاف علماء الكوفة في مسألة ( نعم، وبئس).  
 المطلب الرابع : أوجه الخلاف بين علماء البصرة والكوفة.  
 النتائج : احتوت على ملخص نحو أهم الآراء للمسألة الخلافية.

### المطلب الأول - آراء البصريين في مسألة ( نعم ، وبئس) :

أسلوب المدح والذم ( نعم و بئس) تعد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ نسبت الفعلية للبصريين ، فصاحب الإنصاف هو من أشهر هذا الرأي وجاهر به.

فالبصريون يرون " إنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان<sup>(1)</sup> " فصاحب الإنصاف أخذ بهذا القول من المتقدمين عليه.

نجد الزجاجي (ت337 هـ) حيث ذكر في كتابه مجالس العلماء إلى فعلية ( نعم ، وبئس) فجاء في المجالس (قدم الرياشي بغداد سنة ثلاثين ومائتين ..فأثبته لأكتب عنه فقال: أسألك عن مسألة، قلت: سئل؟ قال: نعم الرجل يقوم .. الكسائي وهو من الكوفيين يضمم رجل يقوم فالكسائي عنده فعل ويقوم من صلة الرجل<sup>(2)</sup>).

وقد تعرض لهذه المسألة مثلما تعرض إليها الزجاجي لكن دون نسبة. قال الوراق ، (ت 381 هـ ) في كتابه العلل في النحو " فإن قال قائل : فلم زعمتم أنهما فعلان، وقد وجدنا العرب تدخل عليهما حرف الجر كقول الشاعر : ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته؟ .

و روي أن أعرابيا بشر بمولودة فقيل له :نعم المولودة مولودتك ، فقال : والله ماهي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة. قيل له :أما الدليل على أنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حديثهما في الفعل نحو : نعمت وبئست، كما نقول : قامت وقعدت<sup>(3)</sup>.

كانت إشارات الزجاجي والوراق عابرة لم تحقق فيها نسبة ولم تتفتح الحجج فإن عبد الله ابن علي بن حمزة العلوي (ت 542 هـ) قد صحح النسبة وأكد الحجج التي اعتمدها كل فريق فكان الأقرب إلى صاحب الإنصاف زمنياً وفكرياً.

حيث جاء في أماليه أن البصريين من النحاة قد أجمعوا على نعم ، بئس فعلان وقد أشار إلى البيت المنسوب لحسان بن ثابت ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته ....؟

فقد أجمع علماء العربية على أنه ليس بحجة على اسميتها<sup>(4)</sup>. ذكر ابن يعيش ( ت 643 هـ ) ما ذكره صاحب الإنصاف قال : بعد أن ذكر أدلة فعليتهما متابعاً في ذلك البصريين: فذهب البصريين والكسائي من الكوفيين<sup>(5)</sup> " وقد أفاض ابن عصفور (ت:669 هـ) في شرحه لجمل الجزائي في الحديث عن هذه المسألة قال : واختلف هل هما فعلان أو لا ؟ فالبصريون ذهبوا على أنهما فعلان<sup>(7)</sup>. وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن هشام بقوله : " نعم وبئس وهما فعلان عند البصريين والكسائي بدليل نعم ، نعمت<sup>(8)</sup> "

ولتأكيد صحة رأي البصريين ورجاجته اجتهد النحاة في ذكر أدلة فعلية هذه الصيغ فمن أدلة فعليتهما عندهم (البناء على الفتح ، وتحملها الضمير في نحو قولك : نعماً الرجلين الزيران)<sup>(9)</sup>.

ومن أدلة فعليتهما – أيضاً – اتصالهما بضمائر الرفع على لغة حكاها الكسائي ومثل لذلك بقوله : " أخوك نعماً رجلين ، وإخوانك نعموا رجالاً ، والهندات نعم هندات .

واستدل ( ابن برهان ) على فعليتهما أن نعم ترفع الظاهر وتضمنه الضمير ، دخول لام القسم عليه، وعطفه على الفعل الماضي<sup>(10)</sup>.

وإذا رجعنا إلى المصنفات الأولى فنجد سيبويه يؤكد على فعليتهما وهذا ما نقله صاحب الإنصاف فيقول سيبويه : " وأما نعم ، وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام ؛ لأنهما لا يتغيران ؛ لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة لأنهن أفعال<sup>(11)</sup> وقد قاسهما في موضع آخر من كتابه على الأفعال المتطرفة قال : " وإذا قال : عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة: عبد الله ، ذهب أخوه ، فكأنه قال : نعم الرجل فقيل له : من هو ؟ فقال : عبدالله ، وإذا قال : عبد الله : فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل<sup>(12)</sup> "

وقد حاول سيبويه ترسيخ معنى الفعلية فيهما من خلال ذكره لعلامات الأفعال التي تلحق هذه الصيغ، ومنها ( ثاء التانيث ) لأن الأصل في أن يؤتى بها لتأنيث حدث الفعل دلالة على الفاعل، قال : " و اعلم أن نعم وبئس توثنان وتذكران وذلك كقولك : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة- كما قالوا : ذهبت المرأة والحذف في نعمت أكبر<sup>(13)</sup> " ( فلو كان اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء فلما وقف عليهما بالتاء على أنهما فعلان وليس باسمين)<sup>(14)</sup>

جاء في المقتضب : ( أما نعم ، بئس ) فلا يقعان إلا على مضمَر يفسره ما بعده ، والتفسير لازم أه على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعدها المحمود والمذموم فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عبد الله ، نعم الدار دارك ، وإن شئت قلت : نعمت الدار ، وبئست الدابة دابتك ، وأما قولك : الرجل ، والدابة ، والدار فمرتفعان بنعم و بئس ؛ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما<sup>(15)</sup>

وتبعه في ذلك ابن السراج فهو يرى أن : " نعم وبئس فعلان ماضيان لا تقبلان التعرف"<sup>(16)</sup>

وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن يعيش الذي حاول جاهداً حصر علامات الأفعال التي تحتويها ( نعم وبئس ) فنعم وبئس عنده ( فعلان ماضيان ... والذي يدل على أنهما فعلان أنك تضمّر فيهما وذلك أنه إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، ونعم غلاماً غلامك لا تضمّر إلا في الفعل وربما برز ذلك الضمير والفعل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال قالوا : نعمنا رجلين ونعموا رجلاً كما يقول ضرباً وضربوا ومن ذلك أنك تُلحقها تاء التانيث الساكنة وصلاً و وفقاً كما تلحق الأفعال نحو : نعمت الجارية هند ، وقعدت أيضاً آخرها مبنى على الفتح من غير عارض عرض لها).<sup>(17)</sup>

### المطلب الثاني - آراء الكوفيين في مسألة (نعم و بئس) :

كما أسلفت الذكر في المطلب الأول في المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين في حقيقة فعلية أو اسمية ( نعم ، و بئس) وفي هذا المطلب نوضح من خلاله آراء الكوفيين حيث نسوا لهم اسميتها. فجاء في كتاب الإنصاف بأن الكوفيين يقولون بأنهما اسمان مبتدآن<sup>(18)</sup>، كما أشار الزجاجي في مجاله باسميتهما عند الكوفيين ، وقد استند نحاة الكوفة على أنهما اسمان يقول الشاعر : ألسنت بنعم الجار ، يؤلف بيته ؟.

وهذه الحجة كما يبدو لنا أنها ضعيفة ؛ لأنه لم يعرف حقيقة نسب هذا البيت لشاعر أو عصره ، ومع تضارب الآراء حوله بأنه للشاعر حسان بن ثابت وهذا الرأي ضعيف .

فالفرء من أئمة علماء الكوفة يقول أنهما اسمان وهذا ما أكده ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(19)</sup>.

وقد ذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل منسوباً إلى جماعة من الكوفة ومنهم الفرء<sup>(20)</sup> في حين أطلق الأشموني النسبة على عامة الكوفيين بقوله : وعند

الكوفيين "أنما قبيل الأسماء بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس البعير"<sup>(21)</sup> وخصه السيوطي بالفراء فقط إذا قال : " وعن الفراء أنهما اسمان"<sup>(22)</sup> وبالرجوع إلى بعض النصوص الموجودة في كتاب الفراء ( المعاني ) تضمنت هذه النصوص صيغتي نعم و بئس فمثلاً يقول الفراء : " والعرب توحد نعم وبئس ، وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون أما قومك فنعمو قوماً ، ونعم قوماً ، وكذلك بئس ، وإنما أجاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه وإنما أدخلوهما لتدلاً على المدح والذم، ألا ترى لفظهما لفظ ( فَعَلَ ) وليس معناها كذلك ، وأنه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد ، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل"<sup>(23)</sup>.

فالنص يشير صراحة بأن الفراء يشارك سيبويه بأن فعلي المدح والذم (نعم ، وبئس) بفعليتهما من خلال الجمع والتوحيد في الفعل ومن أدلة فعليتهما عند الفراء أنه قاسمهما على أفعل قد أتفق على فعليتهما فهي عنده ك (عسى) قال : أو نظيرهما : (عسى أن تكونوا خيراً منهم)<sup>(24)</sup> وفي قراءة عبد الله (عسوا أن يكونوا خيراً منهم) ألا ترى أنك لا تقول (هو يسعى) كما لم يقل يبأس)<sup>(25)</sup> هذا القول ينص صراحة بأن الفراء نظر إلى هاتين الصيغتين نظرة الفعلية لا الاسمية بالعودة إلى تعريف الفعل عنده النحاة يجده يتعارض مع صيغ المدح والذم حيث الفعل يدل على حدث مقترن بالزمان. والصيغتان افتقرتا لهذا الحدث فالحق أن تكونا اسمين لا فعلين ، لأنهما لا تحتويان في الحدث فيها من خلال السياق الذي ترد فيه.

فالرضي يقول : ( وذلك إنك إذا قلت : نعم الرجل زيد : فإنما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خيراً، بل نقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً)<sup>(26)</sup>.

### المطلب الثالث - خلاف علماء الكوفة في مسألة ( نعم ، وبئس ) :

خلاف الكوفيين في مسألة ( نعم و بئس ) بالرجوع إلى كتاب الإنصاف نجد المصنف أنه أشار للخلاف بين علماء الكوفة وخصّ بالذكر الكسائي والفراء فالكسائي يقول بأنهما فعلاّن بينما الفراء يقول : فاعل لـ (يقوم ) في حين لا يجيد الفراء هذا الإضمار على أساس اسمية ( نعم ) ومن ثمّ فالجملة عنده مكونة من مبتدأ وخبر<sup>(27)</sup>.

فالكسائي يضمّر رجل والفراء لا ؛ لأن نعم عنده اسم وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل : فالكوفيون القائلون باسميتهما فهو عند ابن عصفور منسوب إلى الفراء

وكثير من أهل الكوفة<sup>(28)</sup> وقد أخرج ابن هشام الكسائي من دائرة الكوفيين حيث نص صراحة بالاسمية للكوفيين<sup>(29)</sup>، في حين نص ابن مالك صراحة نسبته إلى الفراء.

### المطلب الرابع - أوجه الخلاف بين علماء البصرة والكوفة :

أوجه الخلاف بين علماء البصرة والكوفة ، في هذا المطلب نتحدث عن مسألة الخلاف بين العلماء ووجه الاختلاف بينهم فترى بالرغم من اختلافهم بين فعلية ( نعم وبئس) واسميتها نجدهم قد اختلفوا في صحته أيضاً. فابن عصفور نجده ينفي أن يكون الخلاف واقعاً في فعلية ( نعم وبئس) أو اسميتهما وإنما الخلاف بعد إسنادها إلى الفاعل . قال: " لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن ( نعم وبئس) فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل . فذهب البصريون إلى أن ( نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل) وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة (تأبط شراً) ف ( نعم الرجل) عنده اسم للممدوح (بئس الرجل) اسم للمذموم . وهما في الأصل جملتان محكيتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما<sup>(30)</sup> . وتابعه في ذلك السيوطي في الهمم : ( لا خلاف في أنهما فعلان ، وإنما الخلاف فيما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون : نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان. وغيرهم يقول : اسمان محكيان نقلاً عن أصلهما وسمى بهما للمدح والذم كتأبط شراً ونحوه )<sup>(31)</sup> .

### المطلب الخامس - إعراب المخصوص بالمدح والذم :

في هذا المطلب ترى الباحثة أن تذكر فيه إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بحسب القاعدة النحوية التي اثبتتها المدرسة البصرية .

فالمخصوص بالمدح أو بالذم يعرب مبتدأ والجملة الفعلية وفاعلها خبراً له . نحو : " نعم الرجل زيد " ، و ( بئس الرجل عمرو ) . 32

وقد يحذف المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخر كقوله تعالى : " إنا وجدناه صابراً نعم العبدُ أنه أواب " 33 أي نعم العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه . 34 النتائج :

هذا البحث في إحدى القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد حرصنا في هذا البحث على تتبع رأيين من خلال مصنفاتهما ومؤلفاتهما . ويبدو لنا من خلال هذه المراجعات أن الكثير الذي نقل على الكوفيين ولا سيما إذا كان الناقل من متأخري النحاة لا يصح الركون إليه أو الأخذ به.

لافتقاره إلى التحقيق والتوثيق وتأسيساً كبيت حسان الذي نسب الاستشهاد به على اسمية نعم وبئس إلى الفراء أو المروية التي شاعت في كتب النحاة وهي من استدلالات الفراء كما يصرح النحاة وبالرجوع إلى معنى القرآن للقراء لم أجد ما تنناقله كتب الشروح والمتون والحواشي.

إن الأفكار التي خطها سيبويه وعاد عليها البصريون هي الأفكار التي نادى بها الفراء وأصحابه مع فارق بسيط في بعض الفروع.

إن التباعد بين النحاة لا يصل إلى حد الاختلاف وتحميل النصوص أكثر مما تحتمل. وإذا ما أخذنا برأي المحدثين القائل إن هذه الصيغ الطارئة على التركيب الغرض منها المدح أو الذم والمبالغة فيه تكون قد وصلنا وأرحنا أنفسنا من انشغالنا بمسألة فعلية واسمية ( نعم وبئس ).

### الخاتمة :

في نهاية هذا البحث حاولت استخلاص آراء المدرستين ( البصرية، والكوفية ) في المسألة الخلافية مسألة نعم ، وبئس من حيث اسميتهما وفعليتهما، وذلك من خلال مؤلفات كل مدرسة.

فكل مدرسة حاولت أن تثبت رأيها، إلا أننا لاحظنا من خلال المؤلفات التي رجعنا إليها أن مسألة فعليتهما هي الأرجح فهذا ما جاء به سيبويه وجمهور النحاة، وكذلك بالرجوع على بعض الأدلة التي أتى بها الفراء في كتابه ( معاني القرآن ) نراه يستدل بها على فعليتهما.

### الهوامش:

1. الأصناف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين . كمال الدين أبي البركات الأنباري ( ت 577 هـ ) بيروت / دار الفكر ز 1982 : 79/1 .
2. مجالس العلماء. للزجاجي. أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ( ت 337 ) تحقيق : عبدالسلام هارون — عالم الكتب — ط 3 ( 1983 ) : ص 48.
3. العلل في النحو للوراق لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق ( ت 381 هـ ) دار الفكر المعاصر . بيروت لبنان : 160، 161.
4. الأمالي الشجرية لأبي السعادات عبدالله بن علي بن حمزة العلوي ( ت 542 هـ ) مطبعة المعارف العثمانية ( 1349 هـ . 147، 148/2 .
5. شرح المفصل لابن يعيش : موفق الدين بن يعيش النحوي ( ت 643 هـ ) عالم الكتب . بيروت / لبنان : 7، 127 .
6. شرح المفصل ( مصدر سابق ) : 7، 127 .
7. شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشييلي ( ت 669 ) وضع هوامشه فواز الشعار بأشراف أميل يعقوب . ط 1 . دار الكتب العلمية . بيروت / لبنان : 2/61، 62/
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ( ت 761 هـ ) ط 1 . دار الكتب العلمية — بيروت لبنان — : 437/1 .
9. شرح جمل الزجاجي: ( مصدر سابق ) 61-62/2 .
10. شرح التسهيل تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، جمال الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ( ت 672 هـ ) دار الكتب العلمية . بيروت ط 1 ز 2001 م : 2/238 .
11. الكتاب لسبويه : أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ( ت 180 هـ ) تحقيق عبدالسلام هارون — عالم الكتب — ط 3 : 266/3 .
12. الكتاب : 37/2 . ( مصدر سابق )
13. الكتاب : 178/2 . ( مصدر سابق )
14. العلل في النحو : 161 ( مصدر سابق ) .
15. المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ( ت 285 هـ ) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة — عالم الكتب — بيروت : 141/2 .
16. الأصول في النحو لأبي البركات بن السراج النحوي ( ت 316 هـ ) تحقيق د : عبدالحسين الفتلي — مطبعة النعمان — النجف 1973 : 130/1 ، الجمل في النحو للزجاجي : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ( ت 340 هـ ) دار الأمل تحقيق : علي توفيق الحمد / 236/1 .
17. شرح المفصل لابن يعيش : 127/7 . ( مصدر سابق )
18. الإنصاف : 97/1 . ( مصدر سابق )
19. شرح التسهيل : 338/2 . ( مصدر سابق )



20. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . منشورات محمد علي بيضون \_\_\_\_\_ دار الكتب العلمية \_\_\_\_\_ بيروت لبنان 2003 : 97/2.
21. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان / ط 3 : 275/21.
22. الجمل:17/3. ( مصدر سابق )
23. معاني القرآن للفراء لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ( ت 207 هـ ) تحقيق محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي ، ط 2 بيروت ، 1980 م : 141/2.
24. سورة الحجرات الآية( 11 )
25. معاني القرآن : 141 / 2. مصدر سابق
26. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب : الرضي الاستربادي رضي الدين محمد بن الحسن ( ت 686 هـ ) : 235/5
27. الانصاف : 98/1 ( مصدر سابق )
28. شرح الجمل 61/2 ، 62 ( مصدر سابق )
29. أوضح المسالك : 437/1 ( مصدر سابق )
30. شرح التسهيل : 2 / 338 ( مصدر سابق )
31. شرح الجمل : 2 / 76 ( مصدر سابق )
32. الجمل : 18/3 ( مصدر سابق )
33. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 76/3
34. سورة ص الآية 43
35. شرح ابن عقيل : 76/ 3 ( مصدر سابق )